● أخبار قصيرة

مسؤول: لا ديون متبقية على العراق إزاء توريد الغاز الإيراني

أكد مدير شركة الغاز الوطنية الإيرانية أنه لا توجد ديون مترتبة على العراق حالياً إزاء توريده للغاز من إيران.
وأوضح سعيد توكلي، أمس الأربعاء، حول التقارير التي تتحدث عن وجود مثل هذه المستحقات، بأن العراق من المشترين الجيدين ويسدد المستحقات بموعدها، وفي الوقت الراهن لا ديون مترتبة عليه بهذا الخصوص.
من جهة ثانية، أكد توكلي أن الشركة الوطنية ترغب بتحويل حجم كبير من الغاز الطبيعي الى قيمة مضافة؛ لكن ثمة عوامل كثيرة تتعلق بهذا الأمر، وأن إيران تفي بكافة تعهداتها سيما بمجال تغطية طلب الاستهلاك المحلي لقطاع المنازل. كما أعلن الرئيس التنفيذي لشركة الغاز الوطنية الإيرانية عن وجود مفاوضات في مجال الغاز بين الدول الثلاث، وقال: إهناك إتفاقيات جيدة في مجال الغاز مع روسيا وتركمانستان. وأوضح: إننا نسعى لتحويل الإتفاقيات إلى عقود في المفاوضات بيننا. وتابع توكلي: العجز الحالي في الغاز يبلغ ٢٦٠ مليون مترمكعب يومياً، وسنستخدم كل الطاقات لإمدادنا بالوقود اللازم في الشتاء.

الإقتصاد الإيراني ينمو فصلياً ٤/٢٪

أكد البنك المركزي الإيراني نمو اقتصاد البلاد ٤/٢٪ في فصل الربيع فترة ٢٠ مارس/ آذار لغاية ٢١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٤.
واستدرك البنك المركزي، في بيان أمس الأربعاء، أن الإقتصاد الإيراني نما ٤/٢٪ بحسب سعر السوق و٣/٢ بناء على سعر الأساس لسنة ٢٠١٦. وأوضح بأن الناتج المحلي الإجمالي في الشهور الثلاثة المذكورة (المنتهية ٢١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٤) باحتساب إيرادات النفط بحسب أسعار الأساس لسنة ٢٠١٦، سجلت ٣٩٠٥/١ تريلون ريال وبدون النفط ٣٤٨٠/٥ تريليون ريال (سعر الدولار على منصة نيما الحكومية = ٤٥٧ ألف ريال) بنمو ٣/٢٪ و٢/٥٪ بالترتيب قياساً بالفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٣.

الرابحون يتقدمهم المقترضون من شركات وأفراد بجانب أسواق الأسهم والذهب، والخاسرون يتصدرهم أصحاب الودائع والبنوك

وسط ترقب من شرق العالم إلى غربه

خفض أسعار الفائدة عالمياً.. رابحون وخاسرون

الوفاق/وكالات

تصدر عديد البنوك المركزية في العالم من الأربعاء حتى الجمعة، قراراتها بشأن أسعار الفائدة، بقيادة الفيدرالي الأمريكي الذي يصدر قراره اليوم، وسط ترقب من شرق العالم إلى غربه.
وتشير ترجيحات وول ستريت إلى خفض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار، بمقدار ٢٥ نقطة أساس، لتستقر عند نطاق ٥ – ٥/٢٥٪، وهو إن حصل فسيكون الأول منذ مارس/ آذار ٢٠٢٠.
فرضية الخفض ستدفع عديد البنوك المركزية العربية، بما فيها السعودية والإمارات والأردن وسلطنة عمان وقطر، لاتخاذ قرار مماثل، بسبب ربط عملات هذه الدول بالدولار.
كذلك، تجتمع البنوك المركزية في البرازيل وتركيا واليابان وإنجلترا، هذا الأسبوع، لاتخاذ قراراتها بشأن أسعار الفائدة على عملاتها، في اجتماعات منفصلة تمتد من الأربعاء حتى الجمعة.
وأمام توقعات بدء سياسة التيسير النقدي (خفض أسعار الفائدة)، فإن ذلك يظهر رابحين وخاسرين من هذه القرارات.
حالياً، تراوح أسعار الفائدة الأمريكية بين نطاق ٥/٢٥٪ - ٥/٥٪، عند أعلى مستوى من ٢٣ عاماً، وأثرت في الإقراض العالمي، وديون الحكومات المقومة بالعملة الأمريكية أو تلك المربوطة بها.
وتبقى لدى الفيدرالي الأمريكي هذا العام ثلاثة إجتماعات، أقربها الثلاثاء والأربعاء، واجتماع في نوفمبر/ تشرين الثاني، والأخير في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤.

أبرز الرابحين

في صدارة الرابحين من خفض أسعار الفائدة، يأتي المقترضون من أفراد وشركات حتى حكومات، لأن أسعار الفائدة على هذه القروض ستتراجع، وبالتالي هبوط قيمة القسط النهائي الشهري المستحق على المقترضين.
ومن بين الرابحين أيضاً، أسواق الأسهم العالمية التي قد تكون هدفاً للمستثمرين بالصناديق المقومة بالدولار، الذين سينقلون أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق لهم عوائد مرتفعة.
فبعد أكثر من عامين على استغلال أصحاب الودائع المصرفية أسعار الفائدة المرتفعة عليها، فإن خفض أسعار الفائدة يقلل العوائد المالية على الودائع، ما يؤدي إلى بحثهم عن استثمارات ذات جدوى أفضل.
ويعد الذهب بين الرابحين من هبوط أسعار الفائدة على العملات في العالم، فالعلاقة الطبيعية بين المعدن الأصفر وأسعار الفائدة عكسية، وهو ما ظهر هذا الأسبوع من كسر الذهب قمما تاريخية، مع توقعات خفض الفائدة.
كذلك، سيكون قطاع الصادرات رابحاً من فرضية خفض أسعار الفائدة، لأن الصادرات تصبح ذات تنافسية عالية مع أسواق الصادرات الأخرى في العالم، من هبوط قيمة العملة.
فخفض أسعار الفائدة يخفض قليلاً من قيمة العملة، وبالتالي تصبح هذه العملة أقل كلفة على المستوردين «أي أن سعر السلعة تصبح أقل»، لذا تزداد فرص الإقبال على السلعة الرخيصة.
من الرابحين أيضاً، الاقتصادات المحلية في العالم التي ستستقبل سيولة نقدية على شكل استثمارات، وهي أموال كانت في البنوك، فيما يعني تدفقها للأسواق استثمارها وتأثيرها الإيجابي على عجلة الإنتاج والتوظيف والنمو الاقتصادي.

أبرز الخاسرين

تتصدر البنوك في العالم قائمة أبرز الخاسرين من فرضية خفض أسعار الفائدة، لأن المودعين سيلجأون إلى سحب أموالهم أو جزء منها واستثمارها بعيداً عن القطاع المصرفي.
هذه الأموال ظلت منذ أكثر من عامين لدى البنوك، ويتقاضى أصحابها عوائد مالية، إلا أن خفض أسعار الفائدة سيقلل مقدار العوائد ويدفع المستثمرين للبحث عن أدوات استثمار أفضل.
أصحاب الودائع أيضاً هم خاسرون، خاصة أولئك الذين لا يملكون روح المخاطرة ولم يجدوا أدوات استثمار ذات مخاطر متدنية لوضع أموالهم فيها، ما يدفعهم لإبقاء الودائع داخل البنوك، وتلقي عوائد أقل من السابق.
كما أن البنوك تتضرر من جانب آخر، وهو تراجع عوائدها المالية القادمة من الإقراض المصرفي، لأن أسعار الفائدة ستتراجع، وبالتالي تتراجع قيمة الفائدة المستحقة على الأقساط الشهرية.
من أبرز الخاسرين كذلك، الصين؛ وبالعودة إلى تاريخ العلاقة بين الدولار واليوان، فإن الأخير يرتفع مع تراجع الأول، وهنا تزداد كلفة شراء اليوان، ويعني ذلك، زيادة كلفة الصادرات الصينية، وجعلها أقل تنافسية.
مسألة أخرى هامة، هي أن خفض أسعار الفائدة يعني زيادة الاستثمار، وهو أمر إيجابي، إلا أن زيادة الاستثمار تعني زيادة الإنتاج الذي يحتاج إلى أيد عاملة، وبالتالي زيادة التوظيف.
إلا أن زيادة التوظيف تعني زيادة السيولة المالية بين الأفراد، وهنا تحدث زيادة الاستهلاك والتي تدفع في مرحلة ما إلى زيادة الطلب على السلع، وبالتالي ارتفاع التضخم مرة أخرى.

في ضربة جديدة للتعافي

اليابان تسجل عجزاً تجارياً بقيمة ٥ مليارات دولار

تباطأ نمو الصادرات اليابانية بشكل حاد في أغسطس/ آب وسط انخفاض الشحنات إلى الولايات المتحدة للمرة الأولى في ٣ سنوات، وانكمشت طلبيات الآلات بشكل غير متوقع في يوليو/ تموز في مؤشر يثير قلقاً بالنسبة لاقتصاد يكافح من أجل تحقيق تعاف قوي.
ويقول المحللون: إن الطلب الخارجي الضعيف يقوض مساعي اليابان لدفع نمو اقتصادي مستدام، خاصة في ظل تزايد احتمالات تباطؤ الاقتصاد في الولايات المتحدة وضعف اقتصاد الصين، وهما شريكان تجاريان رئيسيان لليابان.
وأظهرت بيانات، نشرت أمس الأربعاء، أن إجمالي الصادرات ارتفع ٥/٦٪ في أغسطس/ آب على أساس سنوي، وهو ما يمثل زيادة للشهر التاسع على التوالي؛ لكنه يقل كثيراً عن متوسط توقعات السوق بنمو بـ١٠٪، ويأتي بعد ارتفاع بواقع ١٠/٣٪ في يوليو/ تموز بعد نموها بنسبة ١٦/٦٪ في الشهر السابق.
وانخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة ٠/٧٪ في أول انخفاض شهري منذ ما يقرب من ٣ سنوات، بضغط من تراجع مبيعات السيارات بنسبة ١٤/٢٪.
وارتفعت صادرات اليابان إلى الصين (أكبر شريك تجاري لليابان) بنسبة ٥/٢٪ في أغسطس/ آب على أساس سنوي. وارتفعت قيمة الواردات ٢/٣٪ في أغسطس/ آب مقارنة بالعام السابق، مقابل توقعات خبراء اقتصاد بنمو قدره ١٣/٤٪.
ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري عجزاً بقيمة ٦٩٥/٣ مليار ين (٤/٩٠ مليار دولار)، مقارنة مع توقعات بعجز قدره ١/٣٨ تريليون ين (٩/٧٤ مليار دولار).
وأظهرت بيانات منفصلة، صدرت عن مكتب مجلس الوزراء، أن طلبيات الآلات الأساسية انخفضت بشكل غير متوقع بنسبة ٠/١٪ في يوليو/ تموز مقارنة بالشهر السابق، وهو ما يتناقض مع توقعات الخبراء في استطلاع أجرته رويترز بزيادة ٠/٥٪.

إيران وروسيا تتفاوضان حول استكمال ممرات سكك الحديد والنقل لممر الشمال-الجنوب

عقدت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية والمساعد الأول للرئيس الروسي مفاوضات حول استكمال ممرات سكك الحديد والنقل لممر الشمال-الجنوب.
وناقش إيغور ليفيتين، خلال زيارته العاشرة لإيران، استكمال مشروع ممرات سكك الحديد والنقل لممر الشمال-الجنوب مع وزيرة الطرق الإيرانية فرزانه صادق.
ويندرج هذا الاجتماع في إطار جهود البلدين لتعزيز التعاون في البنية التحتية وتطوير طرق النقل الدولية، التي تلعب دوراً رئيسياً في تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية.
وتحدث ليفيتين، الذي شغل منصب وزير الطرق السابق في روسيا لمدة ثماني سنوات، عن أهمية لوجستيات النقل بسكك الحديد. من جانبها، شددت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية الإيرانية على ضرورة الاستخدام التجاري الأقصى لقدرات السكك الحديد الحالية.
ويعد هذا المشروع العملاق أحد أكبر مشاريع سكك الحديد في إيران والتي تربطه بروسيا والدول الأوروبية عبر جمهورية أذربيجان.
وممر الشمال-الجنوب، الذي تم التخطيط له بموجب إتفاقية بين

حكومات إيران وروسيا والهند في ١٢ سبتمبر من عام ٢٠٠٠، وقد تمت الموافقة عليه الآن من قبل ١٣ دولة هي جمهورية أذربيجان، وبيلاروسيا، وبلغاريا، وأرمينيا، والهند، وإيران، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وسلطنة عمان، وروسيا، وطاجيكستان، وتركيا وأوكرانيا، وسيضم أيضاً شمال وغرب أوروبا، والاتحاد الروسي، والقوقاز، ودول الخليج الفارسي (الطريق الغربي)، وآسيا الوسطى، ومياه الخليج الفارسي (الطريق الشرقي) وبحر قزوين، وإيران، والخليج الفارسي (الطريق المركزي).

صادرات إيران من الفستق تبلغ مليار دولار سنوياً

اعتبر نائب وزير الجهاد الزراعي لشؤون البستنة، الفستق من أهم المنتجات البستانية في البلاد، وقال: إن عائدات صادرات البلاد من الفستق تبلغ مليار دولار سنوياً.
وقال محمدمهدي برومندي، الثلاثاء، في مهرجان الفستق الوطني الثامن المقام في مدينة رفسنجان بمحافظة كرمان (جنوب شرق إيران): هناك ٣ ملايين هكتار من البساتين في البلاد، منها ٦٠٠ ألف هكتار مزروعة بأشجار الفستق.
وأضاف: إن عوائد البلاد سنوياً من صادرات المنتجات الزراعية تبلغ حوالي ٦ مليارات دولار، منها ٣ مليارات دولار تتعلق بقطاعات البستنة والتي من ضمنها الفستق بقيمة مليار دولار. وقال برومندي: إن أراضي البستنة تشغل ١٨٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في البلاد وتوفر ٣٨٪ من فرص العمل في القطاع الزراعي و٥٠٪ من دخل النقد الأجنبي من خلال إنتاج ٢٦ مليون طن من المنتجات البستانية.
وأعلن برومندي عن الإتفاق مع الأوروبيين على البروتوكول الجديد لتصدير الفستق، وقال: عقدنا عدة اجتماعات مع

الأوروبيين بشأن تصدير الفستق منذ العام الماضي، وتوصلنا مع منظمة الغذاء والدواء إلى إتفاق مع الأوروبيين بشأن البروتوكول الجديد لتصدير الفستق.
وذكر: أن لدينا منافساً مثل أمريكا في الفستق ويجب علينا دعم المنتجين والمصدرين المحليين، مضيفاً: يجب أن يكون معهد أبحاث الفستق في البلاد ومقره رفسنجان قادراً على إدخال أصناف متوافقة مع الظروف المناخية.